

الإحكام لابن حزم

التقليد هو الذي يوجب لو صح على العلماء الفسق ضرورة ويوجب لهم اللعنة وقد أعادهم الله تعالى من ذلك وأما نحن فننزههم عن ذلك .

ولكننا نقول إنهم يصيبون ويخطئون وكان كل ما قالوه مردود إلى القرآن والسنة ومعرض عليهما فلا يهما شهد القرآن والسنة فهو الصحيح وغيره متروك معذور صاحبه الذي قاله وما جور باجتهاده وأما مقلده ومتبعه فملوم آثم عاص D وبا لله تعالى التوفيق .
وذكر بعضهم أن إبراهيم النخعي قال لو رأيتهم يتوضؤون إلى الكوعين ما تجاوزتهما وأنا أقرؤها { لمرافق ومسحوا } .

قال أبو محمد هذا كذب على إبراهيم ولو صح ما انتفعوا به ولكان ذلك خطأ من إبراهيم عظيماً فما إبراهيم معصوم من الخطأ فكيف ولا يصح عنه لأن راويه عنه أبو حمزة ميمون وهو ساقط جداً غير ثقة وإنما الصحيح عنه خلاف هذا من الطرق الصحاح .
كما حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا أبو زر الهروي ثنا عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي ثنا إبراهيم بن خزيمة نا عبد بن حميد الكشي ثنا محمد بن بشر العبدي عن الحسن بن صالح عن أبي الصباح عن إبراهيم النخعي قال لا طاعة لمفترضة إلا للنبي .
وكما حدثنا حمام بن أحمد عن عبد الله بن إبراهيم الأصلي عن أبي زيد المروزي عن محمد بن يوسف الفربري عن البخاري محمد بن إسماعيل ثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان هو الثوري عن منصور عن سعيد بن جبير قال كان ابن عمر يدهن بالزيت قال فذكرته لإبراهيم النخعي فقال ما تصنع بقوله حدثني الأسود عن عائشة قالت كأني أنظر وبيص الطيب في مفارق رسول الله A وهو محرم .

قال أبو محمد فهذا الذي يليق بإبراهيم C وهو ألا يلتفت إلى قول ابن عمر إذا وجد عن النبي A خلافه فكيف يظن من له مسكة عقل أن إبراهيم يترك قول